صندوق المعونة الاجتماعية يوافق على زيادة بقيمة ٥٠ بالمئة على التعويض الشهري لجرحى قوات الدفاع الشعبي

| الوطن

وافق مجلس إدارة الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية خلال اجتماعه اليوم برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء، على مقترح لجنة الإدارة المشتركة لمشروع جريح الوطن، المتضمن زيادة التعويض الشهري لجرحى العمليات الحربية المنضمين للمشروع من قوات الدفاع الشعبي بنسبة ٥٠بالمئة.

وتشمل الزيادة جميع جرحى العمليات الحربية من قوات الدفاع الشعبي المنضمين إلى المشروع من نسبة ٤٠بالمئة وما فوق، على أن تطبق هذه الزيادة بدءاً من تعويضات شهر آذار القادم، لتصبح على الشكل التالي:

٤٢٠ ألف ليرة لجرحى العجز التام (٨٠-١٠٠ بالمئة)

٣٩٠ ألف ليرة لجرحى العجز تحت التام (٧٠-٧٩بالمئة)

٣٠٠ ألف ليرة لجرحى العجز الجزئي (٤٠-٦٩ بالمئة)

وكان الرئيس بشار الأسد قد أصدر المرسوم رقم ٨ لعام ٢٠٢٤ منح فيه العسكريين المتقاعدين زيادة قدرها ٥٠بالمئة من المعاش التقاعدي، وشملت حينها جرحى الجيش والقوات المسلحة.

في سياق آخر أجرى مجلس إدارة الصندوق مراجعة وتقييماً لمجمل برامج الدعم التي يقدمها، حيث تم التأكيد على أهمية تطوير وتعزيز هذه البرامج لتقوم بدورها بكل كفاءة وتوسيع قاعدة المستفيدين منها ودعم الشرائح الأكثر هشاشة في المجتمع، وفق معايير محددة وقاعدة معلومات وبيانات دقيقة.

حضر الاجتماع وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية والشؤون الاجتماعية والعمل والإدارة المحلية والبيئة والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي ومدير الصندوق.

ترشيد استهلاك مياه الري

وزير الزراعة: العمل على تنظيم تسويق الخضار والفواكه

| الوطن

ناقش وزير الزراعة محمد حسان قطنا خلال الاجتماع الذي عقد أمس في مبنى محافظة درعا اليوم مع الأسرة الزراعية والفلاحين بالمحافظة بحضور المحافظ لؤي خريطه واقع القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بدرعا وتنفيذ الخطة الزراعية واحتياجات المحاصيل في هذه المرحلة والمشاكل والصعوبات التي تواجههم.

وأثنى الوزير على التعاون بين جميع الجهات في المحافظة لتنفيذ كامل الخطة الزراعية لهذا الموسم حيث تم زراعة كامل المساحات المخططة للمحاصيل الشتوية، وهذا يدل على رغبة الفلاحين بالاستمرار بالإنتاج واستثمار جميع المساحات القابلة للزراعة والموارد المتوافرة.

ولفت إلى أن القطاع الزراعي بالمحافظة هو قطاع حيوي ومن المهم تطويره وتنظيم العمل فيه وإدارته بطريقة صحيحة بما يضمن الاستمرار بالإنتاج، منوهاً بسعي فلاحي المحافظة لتطوير بعض الزراعات وخاصة المحاصيل الصيفية كالبندورة والبطاطا كمحاصيل رئيسية.

وأشار الوزير إلى أهمية ترشيد استهلاك مياه الري والاستثمار الأمثل للموارد المائية في المحافظة بهدف استدامتها وتحقيق العدالة في توزيع المياه، مؤكداً أن الحكومة مستمرة في تقديم جميع أشكال الدعم للقطاع الزراعي، لافتاً إلى الجهود والإجراءات المتخذة لتأمين كامل احتياجات الخطة الزراعية من مستلزمات الإنتاج بالكيار والأسمدة والحروقات والفروض وغيرها، بالإضافة إلى تأمين المقننات العلفية والمحروقات واللقاحات للثروة الحيوانية، داعياً الفلاحين الذين لم يستلموا الدفعة الثانية من الأسمدة الآزوتية للقمح لمراجعة فرع المصرف الزراعي.

وتطرق الوزير إلى التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص ليكون شريكاً للحكومة في تأمين مستلزمات الإنتاج وخاصة الأسمدة وإقامة الاستثمارات في الزراعة، والتركيز على استخدام تقنيات الري الحديث، مؤكداً أنه يتم العمل حالياً على تنظيم تسويق الخضار والفواكه.

أكد المحافظ على التواصل المستمر مع وزارة الزراعة لتذليل كافة الصعوبات التي تواجه الإنتاج الزراعي في المحافظة، منوهاً إلى أهمية هذا اللقاء بعد تنفيذ كامل الخطة الزراعية ومناقشة ما يعترضها من مشاكل، وخاصة مشكلة تزويد الجرارات الزراعية بالمحروقات لمرة واحدة في الشهر، مشيراً إلى أن مؤشرات هذا الموسم جيدة حتى الآن.

وتمحورت الطروحات حول غلاء مستلزمات الإنتاج، وتسويق الخضار إلى أسواق الهال وارتفاع أجور النقل، وأسعار بذور الخضار كالخيار والبندورة والبطاطا، وشق المزيد من الطرق الزراعية، وتشجيع إقامة معامل تصنيع الأسمدة والأعلاف في المحافظة، وإعادة النظر في تسعيرة المازوت الزراعي للآليات الزراعية، وتخصيص الطاقة الكهربائية للآبار الزراعية، وترميم بعض السدود السطحية وإعادة تأهيل شبكات الري الحكومية، وإزالة التعديات على أملاك الدولة، وتسوية الأراضي بجانب خط الغاز العربي للاستفادة منها وزراعتها، وإعادة تخمين الأرض الزراعية في المنطقة الشرقية، والنظر في توزيع مناطق الاستقرار في المحافظة، وتوجيه المنظمات للعمل في المنطقة الغربية، وإعادة النظر في تسعير ساعات عمل آليات مشاريع الاستصلاح.

وأجاب الوزير على جميع الطروحات والتساؤلات مؤكداً أن كل ما يخص وزارة الزراعة سيتم حله بشكل فوري، والذي يخص الجهات الأخرى سيتم نقله لمعالجته.

وفي تصريح للصحفيين أكد الوزير أنه خلال إعداد الخطة في هذا العام تم التركيز على اتباع الدورة الزراعية للحفاظ على خصوبة التربة ودعم المحاصيل البقولية، وتم توفير كامل الاحتياجات من الأسمدة مع زيادة ١٠٪ من الأسمدة الآزوتية لمحصول القمح، وباقي المحاصيل من الأسمدة الفوسفاتية، واتباع آلية جديدة لتوزيع المحروقات، منوهاً إلى أن المصرف الزراعي يقدم أكثر من ٣٠٠ مليار ليرة كقروض عينية أو نقدية للمزارعين ورفع معدلات التمويل ضمن جدول الاحتياج، لافتاً إلى أهمية تنظيم زراعة الزيتون في المحافظة وزراعته في الأراضي الصخرية فقط.

وبين مدير الزراعة بسام الحشيش أن المساحة الإجمالية المزروعة بمحصول القمح في محافظة درعا بلغت ٩٨٤٢٤ هكتاراً وبمحصول الشعير ٣٩٤٠٠ هكتاراً والحمص ٣٦٦ هكتاراً والبازيلاء الحب ١٩٤٥ هكتار والفول الحب ٢٩٨٩ هكتاراً حيث تم تنفيذ كامل الخطة المقررة، بينما بلغت المساحة المزروعة بالخضار الشتوية ١٧٣٦ هكتاراً.

وأشار الحشيش إلى أن كمية بذار قمح الموزعة ٨٠٠٠ طن

وحوالي ٥،٨ ملايين ليتر مازوت زراعي منذ بداية الموسم، و٤٨٦٠ طن سماد، حيث يتم الآن توزيع الدفعة الثانية من الأسمدة الآزوتية، وقريبا البدء بتوزيع المازوت للري.

طبخات الحب هدايا المتزوجين في عيد العشاق

| اللاذقية- عبير محمود

منذ نحو خمس سنوات وحتى هذا العام، لم يعد لعيد الحب تلك البهجة أو الرهبة التي كان ينتظرها العشاق مهما كانت ظروفهم في اللاذقية أو غيرها من المحافظات السورية، إذ لم يبقَ مكان للتفكير بالهدايا بعد أن انحصر التفكير بتأمين أمور المعيشة اليومية.

في هذه الظروف الصعبة، يتحول العاشق والمعشوق من ذوي الدخل المحدود في هذا اليوم «الفالنتاين» إلى مستمعين لأغاني الحب لا أكثر، كما ذكر عدد منهم لـ«الوطن»، مشيرين إلى أن تبادل الهدايا صار عبئاً لا قدرة لهم على تحمله، لتكون أغاني الحب وحدها الهدية غير المكلفة.

أما المتزوجين اختاروا تحضير طبخات مميزة ممزوجة بالحب احتفاءً بالمناسبة.

ويرى عدد من «المتفرجين» على واجهات المحال في اللاذقية أن عيد الحب لم يعد يحمل الفرحة ذاتها للفقراء، فأرخص هدية تعادل يومية العامل أو ربع مرتب أي موظف عادي، ولا يستطيع شراء الهدية وتناسي شراء حاجيات المنزل وخاصة متطلبات الغذاء، فسعر الدب الأحمر متوسط الحجم ١٥٠ ألف ليرة ما يعادل تكلفة مكونات أبسط طبخة يومية!

بعض أصحاب المحال التجارية في أسواق شعبية ضمن مدينة اللاذقية قالوا لـ«الوطن»: إن الإقبال ضعيف جداً هذا العام على شراء هدايا الحب، ما قد يعرضهم لخسائر في حال لم تنفد بضائعهم «الحمراء» التي اشتروها واستوردوها لهذا اليوم بالتحديد.

وذكر صاحب محل بأن الأسعار المرتفعة هي السبب في عزوف الكثيرين عن شراء الدبابيب والورود وغيرها من الهدايات التي يطغى عليها اللون الأحمر، مبيناً أن أصغر دب أحمر يتجاوز سعره ٧٥ ألف ليرة وصولاً ما يتجاوز مليوناً ونصف المليون للدب الكبير.

وقال إن الأسعار بالجملة باتت مرتفعة عليهم «أصحاب المحال» ولديهم هامش ربح بسيط في هكذا نوع من البضائع لا يمكن المساومة عليها كما باقي المواد في محلات الألعاب أو الهدايا ومنها تشكيلة العطور والساعات والمستلزمات التي تأتي ضمن صندوق كرتوني «بوكس» مخصص لعيد الحب ويبدأ سعره بـ٣٠٠ ألف حتى ٧٥٠ ألفاً حسب الحجم وما بداخله من هدايا.

وذكر أحد أصحاب محال الورود بأن هذه الهدية «الوردة» وحدها يبقى سوقها شغالاً في يوم الحب، فمهما كان العشاق فقراء يستطيعون تبادل الورد في يوم الفالنتاين بورود «على قدهم»، مبيناً أن سعر الوردة يبدأ من ١٠ آلاف ليرة للوردة الواحدة ذات الحجم الصغير وصولاً إلى الوردة الكبيرة المخملية وسعرها يبدأ بـ٢٥ ألف ليرة حسب نوعها.

في حين يرى بعض أصحاب المحال في أسواق «العبارات» بأن الإقبال جيد مقارنة بباقي الأسواق، فهناك عشاق يشترون هدايا ثمينة وفاخرة يتبادلونها مع أحبائهم، ومنها باقات ورود كبيرة، قوالب كاتو حمراء، دبابيب ضخمة الحجم، إكسسوارات وموبايل عليها رموز الحب الحمراء، وغيرها من الهدايا الجديدة التي تغري أي عاشق ليقدمها لحبيبته دون التفكير بثمن الهدية.

فرع مرور السويداء خارج الخدمة بسبب سرقة كابلات الهاتف

الشوفي: السرقات تسببت بقطع الاتصالات عن ٩ آلاف مشترك في شهر واحد وعدد كبير من الجهات العامة

| السويداء- عبير صيموعة

انعكست عملية سرقة الكابلات الهاتفية سلباً على الأهالي في السويداء بعد أن أخرجت أكثر من ٩ آلاف مشترك من الخدمة الهاتفية والإنترنت لبقي الخاسر الأكبر طلاب الجامعات العامة والخاصة وطلاب المدارس الافتراضية ضمن منازلهم، كما كان للدوائر الحكومية النصيب الأكبر من تلك السرقات بعد أن أصابت جميع خدماتها بالشلل التام وحرمان المواطنين من الحصول عليها.

ووردت لـ«الوطن» شكاوى عديدة من المواطنين من عدم تمكنهم عند مراجعة فرع مرور السويداء من الحصول على أي وثيقة وخاصة براءة الذمة فيما يتعلق بعمليات نقل الملكية أو تركيب لوحات أو تسجيل السيارات وتسديد المخالفات أو حتى شهادات السوق والذي تعود أسبابه إلى سرقة الكابل الرئيسي المغذي للفرع منذ أكثر من ٢٥ يوماً، الأمر الذي اضطرهم للتوجه إلى دمشق للحصول على براءة الذمة تلك ولبعض الحالات وليس لجميعها لأن البعض منها يحتاج بالضرورة إلى الإصدار من الفرع في السويداء وخاصة إجازات السوق الحديثة الإصدار.

وطالب المواطنون بضرورة رفد الفرع بكابل هاتفي لضمان تشغيل الشبكة وخاصة أن كثيرين منهم اضطروا إلى تأجيل موعد سفرهم حتى إنهاء معاملات النقل والتسجيل لسيارتهم أو للحصول على شهادات القيادة

مدير اتصالات السويداء حازم الشوفي أشار إلى أن السرقات والتعديات على الكوابل الهاتفية تسببت فعليا بخروج نحو ٩٠٠٠ مشترك عن الخدمة الهاتفية والإنترنت خلال أقل من شهر، لافتاً إلى تكرار حوادث سرقة كابلات الهواتف في كثير من المناطق التي تضم عدداً من المؤسسات الحكومية الخدمية بالقرب من مكان السرقة، علماً أن الشركة كانت قد قامت سابقاً بوضع الأتربة والحجارة على علب الهاتف وتغطية الحديد الواقي في الأحياء إلا أن اللصوص قاموا بإزالة الأتربة عن علب الهاتف وقطعوا الحديد الواقي وسحبوا الأكبال.

وأكد الشوفي سعي الفرع حالياً بالتنسيق مع الإدارة العامة لتأمين البديل من الكابلات التي تمت سرقتها وننتظر حتى تأمين كل الكميات للمباشرة بإعادة تركيبها بديلاً مما تمت سرقته.

وقال لكن الإشكالية تنحصر بعدم وجود كابلات ١٨٠٠ حالياً حتى في مستودعات الإدارة مؤكداً أن تبديل الكابلات يجب أن يأتي بالتوازي مع وجود ضمان لعدم التعدي على الجديد منها في حال تركيبها والذي تقع مسؤوليته على جميع الجهات المعنية في المحافظة حيث تم تقديم طلبات بكتب رسمية للمحافظة بحماية الكابلات الجديدة مرفقة بالضبوط الشرطية لتلك السرقات لإيجاد آلية للعمل على حمايتها والفرع ينتظر ما سيتم اتخاذه من إجراءات رادعة ريثما يتم تأمين كامل الكميات.

هذا وقد رصدت «الوطن» خلال تجوالها ضمن شوارع وحارات المدينة تلالاً من الأتربة والصخور التي تم وضعها على أغطية علب الهاتف كخطوة احترازية من فرع الاتصالات لمنع سرقة باقي الأكبال، إلا أن تلك التلال الترابية والصخور قد تسببت فعلياً بتضييق كثير من الطرقات وعرقلة حركة السير لتبقى الكرة في مرمى الجهات المعنية لمحاربة تلك الظواهر.